

Distr.: General
1 March 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثالثة

نيويورك، ١٠-٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

المجالات الصادر بها تكليف

بيانات خطية مقدمة من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الأعلى لقضاء كري (إيوي إستشي)

١ - نود أن نوجه انتباه هذا المنتدى إلى مسألة بالغة الخطورة تتعلق بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية وبالفريق العامل بين الدورات التابع للجنة حقوق الإنسان الذي ينظر في مشروع إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الشعوب الأصلية لاحتمال أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن اعتماد إعلان حول حقوق الشعوب الأصلية هدف رئيسي من أهداف العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، وذلك كما أكدت الجمعية العامة (انظر الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٠٨/٥٢).

٢ - وخلال فترة تمتد نحو تسع سنوات، قام الخبراء الأعضاء في الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية بوضع صياغة متأنية لمشروع إعلان الأمم المتحدة. وشارك ممثلون عن الشعوب الأصلية والدول والوكالات المتخصصة والأكاديميون مشاركة نشطة في هذه العملية. وأقر كل من الفريق العامل واللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات النص الحالي لمشروع الإعلان. بيد أنه منذ إنشاء الفريق العامل بين الدورات في عام ١٩٩٥ لم يعتمد اعتماداً مؤقتاً سوى مادتين من مجموع ٤٥ مادة من مشروع الإعلان.



٣ - لذا يساورنا قلق عميق من أن ولاية الفريق العامل بين الدورات التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد لا تتجدد بعد نهاية العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤. وهذا الأمر سينهي فعليا عملية وضع المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الأمم المتحدة وسيشكل فشلا ذريعا في إطار العقد الدولي.

حاجة ماسة لكفالة استمرار عملية وضع المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية

٤ - من المزمع أن يعقد الفريق العامل بين الدورات التابع للمفوضية دورة أخرى فقط هذا العام. وليس ثمة ضمان من أن عملية وضع المعايير سوف تستمر. ولهذا السبب، فإننا نود التأكيد على الحاجة الماسة لاستمرار عملية وضع المعايير. وفي هذا الوقت، يلزم تقييم وتحسين سير عمل الفريق العامل بوجه عام.

٥ - أولا، من المهم التأكيد على أنه يمكن بل ويجب اتخاذ قرار لتجديد ولاية الفريق العامل بين الدورات التابع للمفوضية لمواصلة النظر في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. بمعزل عن أي قرار يتصل بإعلان العقد الثاني للشعوب الأصلية في العالم. فعملية وضع معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب الأصلية عملية بالغة الأهمية ولا يمكن تركها معلقة على إعلان العقد الثاني. بل ينبغي أن تستمر مبادرة وضع المعايير هذه بغية تحقيق أهم مقاصد الأمم المتحدة في سياق الشعوب الأصلية في العالم. وكما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق العقد الحالي:

... أن من مقاصد الأمم المتحدة، المبينة في الميثاق، تحقيق التعاون الدولي ... وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين... (قرار الجمعية العامة ٤٨/١٦٣، الديباجة)

٦ - وحقائق أن عملية وضع المعايير كانت عملية تستغرق وقتا وتتسم بصعوبة من حيث تحقيق توافق في الآراء أو "إحراز تقدم" تنهض دليلا على الطابع المعقد لقضايا الشعوب الأصلية والطابع الفريد لحالة هذه الشعوب وحقوقها. كما تنهض دليلا، إلى حد ما على الأقل، على انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول للبدء في تصحيح الانتهاكات الماضية والمستمرة لحقوقنا الإنسانية وللحيلولة دون القيام بأفعال غير مقبولة في المستقبل.

٧ - وبصرف النظر عن التحديات المستمرة، فإنه من الأهمية البالغة تأكيد حقوق الإنسان للشعوب الأصلية تأكيدا صريحا من خلال عملية لوضع المعايير تفضي إلى اعتماد مشروع

إعلان الأمم المتحدة. ورغم أن إصدار إعلان من هذا النوع لن يحل جميع القضايا الأساسية التي تؤثر على حقوق الشعوب الأصلية، فإنه خطوة أولى أساسية ومهمة. ويجب أن تحاط حقوقنا الأساسية إحاطة صريحة في إطار دولي مبدئي.

٨ - فإذا فشلت الأمم المتحدة في مواصلة هذه العملية فإن هذا الفشل قد يؤدي إلى تقويض الأعمال المهمة التي أنجزت حتى الآن. وبوجه خاص، فإن معظم أو جميع الجهود التي بذلتها الشعوب الأصلية طوال السنوات فيما يتعلق بمشروع إعلان الأمم المتحدة قد يزول أثرها أو تنخفض أهميتها انخفاضاً حاداً.

٩ - ونود أن نؤكد مجدداً هنا ما أشار إليه مركز هولندا للشعوب الأصلية في الآونة الأخيرة أمام الدورة الستين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فبدون اعتماد حد أدنى من المعايير لبقاء وكرامة الشعوب الأصلية في العالم، كما جاء في مشروع إعلان الأمم المتحدة بصياغة متأنية، فلن يكون هناك أساس مشترك ذو قاعدة عريضة ومتماسكة يمكن أن تستند إليه الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات، بما في ذلك المنتدى الدائم، لتبني عليه سياساتها وإجراءاتها. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ إلا أن هيئات الأمم المتحدة، في الممارسة الفعلية "إما منصرفة عن اعتماد مبادئ توجيهية معينة أو منصرفة إلى وضع مبادئ توجيهية بناء على إجراءات مختلفة" (A/54/487، الفقرة ٨).

١٠ - ونحن نقر بأن بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة تبذل جهوداً حقيقية صادقة لتنفيذ معايير فعلية بالنسبة للشعوب الأصلية. ولكن إذا لم يكن هناك صك قوي متماسك لحقوق الإنسان مثل مشروع إعلان الأمم المتحدة، فإن اعتماد نهج منسق متسق يحظى بالاحترام وباهتمام المجتمع الدولي يصبح أمراً أكثر صعوبة.

١١ - وفي عام ٢٠٠٢، وجه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان منظومة الأمم المتحدة وجميع أجهزتها الفرعية وبرامجها أن تنتهج نهجاً يستند إلى حقوق الإنسان في أعمالها. وفيما يتعلق بالمنتدى الدائم وغيره من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها التي تتعامل مع قضايا الشعوب الأصلية، كيف يمكن أن يتحقق هذا الأمر إذا رفضت الدول الأعضاء اعتماد معايير دولية لحقوق الإنسان للشعوب الأصلية في إعلان رسمي؟

١٢ - وفي الوقت ذاته، إذا تم تحديد ولاية الفريق العامل بين الدورات التابع للمفوضية، فإننا يجب أن نعترف بأن الإجراءات الحالية غير كافية وغير فعالة. لذا فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تحسن منهجية العمل المتعلقة بوضع المعايير، على نحو متسق مع الحالة والدور الفريدين للشعوب الأصلية.

- ١٣ - وقد يرى بعض الدول عدم وجود سبب لمجرد متابعة عملية لا تسفر عن الكثير أو عن أي نتائج. والحقيقة نفسها تواجه الشعوب الأصلية والأمم والمنظمات. ولهذا فمن المهم أن نحدد - على أساس عاجل - سبلا ملموسة لتحسين العملية الحالية لوضع المعايير تحسينا كبيرا والإجراءات التي يتبعها الفريق العامل بين الدورات وسير أعماله.
- ١٤ - وثمة عدد من العناصر التي يمكن أن تساعد على تحسين أداء الفريق العامل بين الدورات تحسينا هاما والتي يمكن أن تنظر فيها لجنة حقوق الإنسان، فضلا عن ممثلي الشعوب الأصلية والدول في هذا السياق. وتشمل هذه العناصر ما يلي:
- اعتماد معايير محددة في إطار الفريق العامل لكفالة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بحذافيرها عند اقتراح معايير جديدة لحقوق الإنسان أو تعديلها؛
 - لا يجوز السماح، بوجه خاص، بأي محاولة لتقويض حقوق الإنسان للشعوب الأصلية أو لوضع معايير مزدوجة قائمة على التمييز ولا ينبغي السماح بذلك داخل الفريق العامل؛
 - تغيير القواعد الحالية للسماح بتعيين رئيسين (يكون أحدهما من الشعوب الأصلية)؛
 - النظر بصورة منصفة ومتوازنة في مواقف الشعوب الأصلية ومواقف الدول عند إعداد التقرير السنوي للرئيس؛
 - تحسين إجراءات الترجمة حتى يتوفر لممثلي الشعوب الأصلية وللدول ترجمات باللغات الإسبانية والفرنسية والروسية وغيرها في الوقت المناسب للتعديلات المقترحة على مشروع الإعلان؛
 - زيادة تشجيع التقارير المشتركة بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مواد محددة في مشروع الإعلان؛
 - استخدام موقع الأمم المتحدة على الإنترنت لإتاحة مواقف الشعوب الأصلية والدول من مختلف مواد مشروع الإعلان؛
 - زيادة المساعدة المالية لكفالة المشاركة العادلة والديمقراطية للشعوب الأصلية من جميع مناطق العالم؛
 - بث دورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والفريق العامل بثا حيا على الإنترنت؛

- استخدام أفرقة الخبراء أو اللجان لمعالجة قضايا محددة من قضايا حقوق الإنسان المتصلة بالشعوب الأصلية؛
 - وضع استراتيجيات جديدة لزيادة التزام الدول بأهداف عملية وضع معايير حقوق الإنسان المتعلقة بالشعوب الأصلية؛
 - كفالة قيام المنتدى الدائم وأعضائه بدور فعال في تحقيق الأهداف المتوخاة من وضع معايير لحقوق الإنسان؛
 - تشجيع زيادة مشاركة الوكالات المتخصصة في الفريق العامل؛
 - زيادة التنسيق بين عمليات وضع المعايير في الأمم المتحدة والعمليات التي تجري على الصعيد الإقليمي (مثل منظمة الدول الأمريكية)؛
 - زيادة تثقيف وتوعية عامة الناس بأهمية وضع معايير دولية لحقوق الإنسان تتعلق بالشعوب الأصلية؛
 - زيادة الاهتمام والأولوية اللتين تعطيهما لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجمعية العامة من أجل أعمال إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
- وندعو المنتدى الدائم لأن يوصي بقوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة عملية الأمم المتحدة لوضع المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية.
- وندعو أيضا المنتدى الدائم لتحديد سبل ملموسة لإجراء تحسينات كبيرة في عملية وضع المعايير داخل الفريق العامل بين الدورات التابع للجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتقديم توصيات محددة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص.